العرب
الثلاثاء 2021/04/27
السنة 43 العدد 12043



# شبح الحرب الأهلية يخيّم على الصومال

## اشتباكات بين فصائل سياسية صومالية بعد تأجيل الانتخابات

منذ أن مدّد الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو ولايته الانتخابية في إجراء ترفضه المعارضة السياسية، دخل الصومال في دوامة عنف وانفلات أمني متصاعد، ما يهدد الاستقرار الهش في بلد أدمته الهجمات الجهادية.

انفلات أمني يفتح أبواب الاقتتال

مقديشو – هيمن التوتّر الاثنين على مقديشو، حيث أغلق مقاتلون موالون للمعارضة المنافذ إلى بعض الأحياء غداة مواجهات مع الجيش الصومالي على خلفية الأزمة بشأن تمديد ولاية الرئيس محمد عبدالله فرماجو، في وقت تفاقمت فيه المخاوف من انفلات أمني شامل يؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب أهلية جديدة في البلاد التي لا تزال تعاني أيضا من تداعيات حربها الأهلية الماضية.

وأعرب رئيس الوزراء محمد حسين روبلي في مؤتمر صحافي عن "حزنه البالغ بسبب المأساة التي أخلّت بالأمن في العاصمة".

وأضاف "أدعو الجميع إلى الحفاظ على الاستقرار ورعاية المجتمع"، داعيا القوات المسلحة إلى "احترام التزامها" و"حماية" شعب مقديشو.

ويعيش الصومال أزمة سياسية عميقة منذ النصف الثاني من العام الماضي بعد فشله في إجراء انتخابات أواخر 2020 ومطلع 2021 كما هو مخطط بسبب غياب الإجماع السياسي.

وتصاعدت حدة الخلاف السياسي في مقديشو التي تعد من المناطق القليلة في الصومال الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية منذ فبراير، بعد انقضاء ولاية فرماجو الرئاسية التي استمرت أربع سنوات وقبل إجراء انتخابات جديدة.

محمد حسين روبلي

أدعو القوات المسلحة إلى احترام التزامها وحماية الشعب

وخصوم فرماجو اتهموه برفضه ترك منصبه ونظموا احتجاجات في الشوارع ضد استمرار حكمه انتهت بإطلاق النار وإثارة الفوضى.

ومع تزايد التوترات وقّع فرماجو في وقت سابق من هذا الشهر على قانون مثير للجدل لتمديد ولايته متعهدا بإجراء انتخابات في غضون عامين.

لكن خصومه أعلنوا عدم دستورية هذه الخطوة، كما لاقت رفض الدول الغربية الداعمة للصومال التي حضت الرئيس للعودة إلى طاولة المفاوضات وهدّدت بفرض عقوبات في حال لم يمتثل.

وأخذت الأزمة منحى تصاعديا بين فرماجو وزعيمي بونتلاند وجوبالاند، وهما ولايتان من ولايات الصومال الخمس شبه المستقلة، لتصل إلى خلاف حول كيفية إجراء الانتخابات.

وفي سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق مهّد الطريق لإجراء انتخابات غير مباشرة بحلول فبراير، لكن هذا الاتفاق انهار وفشلت جولات متعددة من المفاوضات المدعومة من الأمم المتحدة في إحداث خرق.

ويواجه فرماجو مجموعة من الخصوم بعضهم قادر على حشد ميليشيات مسلحة بشكل جيد وموالية للقبائل.

وشكل خصوم فرماجو في بونتلاند وجوبالاند تحالفات مع طامحين للرئاسة وغيرهم من شخصيات المعارضة المهمة في مقديشو.

وبين هؤلاء رئيسان سابقان ورئيس مجلس شيوخ لم يحظ بفرصة مراجعة قانون تمديد الولاية الرئاسية قبل إقراره واعتباره باطلا ولاغيا.

وحذّر الرؤساء السابقون من الحكم بمرسوم يهدد السلام والاستقرار في الصومال، وهو تحذير ينطوي على تهديد بالنظر إلى أن جوبالاند والقوات الصومالية شاركتا في المواجهات، وبعض أعداء فرماجو يقودون ميليشيات قبلية.

ويخشى محللون من انقسام قوات الأمن الصومالية على أسس سياسية وقبلية وأن تتحول مقديشو إلى مسرح لحرب شوارع.

وأعربت سفارة بريطانيا ومبعوث الاتحاد الأوروبي في مقديشو عن قلقهما إزاء أعمال العنف الأخيرة، فيما حضت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على "التزام الهدوء وضبط النفس إلى أقصى الحدود من قبل جميع الأطراف".

وكتبت البعثة على تويتر "العنف ليس هو الحل للمأزق السياسي الحالي. ندعو جميع الأطراف بشكل عاجل إلى استئناف الحوار بشكل فوري".

لكنّ محللين يقولون إن فرماجو يعتمد على دعم قطر وتركيا وحلفاء إقليميين مثل إريتريا وإثيوبيا مستغلا الانقسامات الغربية بشأن كيفية التعامل مع الإدارة المتمردة.

وحذرت الأمم المتحدة منذ شهور من أن المجتمع الدولي الذي يقدم المساعدات المالية للصومال لن يتساهل مع أي تأخير إضافي للانتخابات أو تمديد للولاية الرئاسية. ودعا السودان الاثنين الأطراف السياسية كافة في الصومال إلى نبذ العنف ومعالجة الخلافات عبر الحوار الهادف والبناء.

وتسلط الاشتباكات الضوء على حالة الفوضى في البلد، الذي لا يزال يعاني من وضع اقتصادي صعب وهجمات إرهابية تقودها حركة الشباب المتطرفة.

وتصب الأزمة مباشرة في مصلحة حركة الشباب المتطرفة التي تسيطر على مساحات شاسعة من الصومال وتسعى للإطاحة بالحكومة في مقديشو وفرض الشريعة الإسلامية.

ونشرت الحركة المرتبطة بالقاعدة مقاطع فيديو دعائية في الأسابيع الأخيرة تستغل هذه الفوضى السياسية وتصور النخبة السياسية في البلاد على أنها متعطشة للسلطة وغير صالحة للحكم.

وقالت موريثي موتيغا من مجموعة الأزمات الدولية، إن الخلاف الداخلي يمنح حركة الشباب فرصة لاستغلال الانقسامات في القوات المسلحة وتعزيز أجندتها العنيفة.

وأضافت المسؤولة عن القرن الأفريقي أن "هذه بمثابة هدية لحركة الشباب".

# تزايد الإنفاق العسكري في العالم في 2020 رغم الجائحة

ستوكهولم (السويد) – أظهر تقرير نشره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبري" الإثنين أنّ الإنفاق العسكري العالمي واصل الارتفاع في عام 2020 على الرغم من جائحة كوفيد – 19 ليصل إلى ما يقرب من ألفي مليار دولار.

ووفقاً للتقرير بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في العالم في السنة الماضية 1.981 مليار دولار (حوالي 1.650 مليار يورو)، بزيادة قدرها 2.6 في المئة على أساس سنوي، في وقت انخفض فيه إجمالي الناتج المحلّي العالمي بنسبة 4.4 في المئة بسبب جائحة كوفيد – 19 وتداعياتها.

وكان الإنفاق العسكري العالمي بلغ أصلاً في عام 2019 أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة.

وقال دييغو لوبيز دا سيلفا الذي شارك في إعداد التقرير إنّه إذا كان البعض يتوقّع أن ينخفض الإنفاق العسكري بسبب جائحة كورونا "فنحن اليوم على شبه يقين من أنّ فايروس كوفيد – 19 لم يكن له تأثير كبير على الإنفاق العسكري الدولي، على الأقل في عام 2020".

وحذّر الباحث من أنّه لا يزال من المبكر تعميم هذه الخلاصة على المدى الطويل، إذ من المحتمل أن يستغرق الأمر وقتاً حتى "تتكيّف الدول مع الصدمة".

وواقع أنّ الإنفاق العسكري استمرّ في الارتفاع خلال عام 2020 الذي تميّز بتباطؤ اقتصادي كبير يعني أنّ "العبء العسكري" (حصّة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي للدول) ارتفع بدوره.

وزادت هذه الحصّة في العالم بمقدار 0.2 نقطة مئوية خلال عام لتصل إلى 2.4 في المئة، في أكبر زيادة على أساس سنوي منذ الأزمة المالية في 2009.

ووفقاً للتقرير زاد عدد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي أنفقت 2 في المئة على الأقلّ من ناتجها المحلّي الإجمالي على جيشها (أي بلغت الهدف المحدّد من الحلف)، من 9 دول في 2019 إلى 12 دولة في 2020.

لكن إذا كان الإنفاق العسكري قد زاد في 2020 على مستوى العالم بأسره فإنّ بعض الدول، مثل تشيلي أو كوريا الجنوبية، فضّلت اقتطاع أموال كانت مخصّصة للإنفاق العسكري وصرفها على تحسين استجابتها للأزمة الصحية التي عصفت بها وكبدتها خسائر بشرية إضافة إلى التراجع الاقتصادي الملحوظ.

وفي المقابل سلكت دول أخرى، كالمجر مثلاً، مسارا معاكسا إذ ارتأت زيادة إنفاقها العسكري "في إطار خطة نهوض اقتصادي ردًّا على الجائحة"، وفقاً للوبيز دا سيلفا.

وأظهر التقرير أنّ الولايات المتّحدة لا تزال تتصدّر قائمة أكبر دول العالم من حيث النفقات العسكرية، لا بل إنّ قيمة هذه النفقات زادت في 2020 بنسبة 4.4 في المئة لتصل إلى 778 مليار دولار، أي 39 في المئة من إجمالي النفقات العسكرية في العالم.

وهذا ثالث عام على التوالي تسجّل فيه النفقات العسكرية الأميركية زيادة بعد سبع سنوات من التراجع.

**2000**

مليار دولار قيمة الإنفاق العسكري العالمي خلال سنة 2020

وقالت ألكسندرا ماركشتاينر التي شاركت أيضا في إعداد التقرير إنّ هذه الزيادة في الانفاق العسكري "تعكس المخاوف المتزايدة ممّا تعتبره (الولايات المتحدة) تهديدات من منافسين عسكريين إستراتيجيين مثل الصين وروسيا، فضلاً عن رغبة إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في تعزيز ما تعتبره جيشا أميركيا منهكًا".

ولفت دييغو لوبيز دا سيلفا إلى أنّ إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن "لم تعط أي مؤشّر يذكر على أنها ستتجه لتخفيض الإنفاق العسكري».

وفي المرتبة الثانية حلّت الصين التي وصلت قيمة نفقاتها العسكرية في 2020 إلى 13 في المئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، فيما يواصل العملاق الآسيوي دون انقطاع منذ 26 عاما زيادة إنفاقه العسكري مدفوعا بنمو اقتصادي هائل.

أما فرنسا، الدولة الثامنة في الترتيب العالمي من حيث الانفاق العسكري، فقد زاد إنفاقها في 2020 بنسبة 2.9 في المئة ليبلغ 52.7 مليار دولار.

وجاءت ألمانيا في المركز السابع قبل فرنسا بقليل. وزادت ألمانيا نفقاتها بنسبة 2.5 في المئة لتصل إلى 52.8 مليار دولار. وكان الإنفاق العسكري لبرلين أعلى بنسبة 28 في المئة مما كان عليه في عام 2011 .

# بوريس جونسون يواجه اتهامات بعدم الاكتراث لوفيات كوفيد – 19

لندن – نفى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاثنين أن يكون قد قلل من أهمية احتمال وفاة الآلاف جرّاء كوفيد – 19 في ظل تصاعد خلاف بشأن "فساد" الحكومة ليصل إلى صدور دعوات لاستقالته.

وعنونت صحيفة ديلي ميل البريطانية أن جونسون قال إنه يفضّل رؤية "الجثث مكومة بالآلاف" على فرض إغلاق ثالث لاحتواء الفايروس.

وفي نهاية المطاف أمر جونسون بفرض قيود مجددا في يناير. لكنه غارق حاليا في سجال حاد مع كبير مساعديه السابق دومينيك كامينغز على خلفية سياساته حيال التعامل مع فايروس كورونا وتعاملاته المالية.

ولدى سؤاله إن كان أدلى بالتصريح، قال جونسون للصحافيين "لا، لكنني أعتقد أن الأمر المهم الذي أظن أن الناس يريدوننا أن نقوم به كحكومة هو ضمان جدوى تدابير الإغلاق".

ويطالب حزب العمال المعارض بتحقيق عاجل في الاتهامات التي نشرها كامينغز في مدونته.

وقال زعيم حزب العمال كير ستارمر "لا يمكننا الاستمرار هكذا يوما تلو الآخر مع ورود اتهامات قطرة قطرة".

وتابع "علينا الوصول إلى الحقيقة إذ أعتقد أن كثيرين يشعرون بأن هناك قواعد معيّنة تسري عليهم وأخرى للآخرين".

وأما زعيم الحزب الوطني الأسكتلندي في البرلمان البريطاني إيان بلاكفورد فذهب أبعد من ذلك مطالبا جونسون بالاستقالة في حال تأكدت صحة تصريحاته.

وقال على تويتر "هذه التصريحات بغيضة للغاية. في حال صحّت، سيتعيّن على بوريس جونسون الاستقالة".

وواجه جونسون، الذي مكث عدة أيام في قسم العناية المشددة في المستشفى إثر إصابته بكوفيد – 19 العام الماضي، انتقادات حادة حيال طريقة تعامله مع أزمة الوباء.

وتعد بريطانيا بين الدول الأكثر تضررا بالفايروس في العالم إذ سجلت أكثر من 127 ألف وفاة.

لكن رئيس الوزراء يواجه بشكل متزايد تساؤلات بشأن حكمته ونزاهته، بعد أسابيع من الاتهامات بالضغوط غير المناسبة والمزايا الخاصة.

وغادر كامينغز، الذي رسم إستراتيجية حملة 2016 لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، داونينغ ستريت في ديسمبر إثر خلافات مريرة.

وكتب المستشار الرفيع السابق على مدونته الشخصية الجمعة أن جونسون سعى لاستخدام تبرّعات قد تكون غير قانونية لتجديد مقر إقامته المول رسميا في داونينغ ستريت. كما كتب كامينغز أن جونسون أثار احتمال منع تحقيق داخلي في تسريبات نظرا إلى أنها قد تؤدي إلى تورّط أحد أصدقاء خطيبته كاري سيموندز المقرّبين.

وقالت النائبة العمالية جيس فيليبس "لا نعرف الحقيقة في هذا الجدل بين رجلين قويين جدا ويبدو أنهما مهتمان بمن يكذب أكثر من اهتمامهما بلب الموضوع". وأضافت أن "ما نحتاج إليه هو تحقيق مستقل حقيقي".

إيان بلاكفورد

سيتعيّن على جونسون الاستقالة حال صحّت التصريحات

وفي مواجهة هذه الادعاءات التي ظهرت بعد اتهامات أخرى بالمحسوبية تتعلق خصوصا بمنح عقود عامة لأقارب أعضاء في الحكومة، قالت إن تحقيقا من هذا النوع يفترض أن يدرس "ما إذا كانت عقود منحت عبر رسائل نصية أو ما إذا كانت تخفيضات ضريبية منحت عبر رسائل نصية أو ما إذا كان رئيس الوزراء يستخدم أصدقاءه للحصول على أموال لإصلاح شقته".

وعقد النواب جلسة الاثنين لمساءلة سايمن كايس، أعلى موظف مدني رتبة في بريطانيا، بشأن الاتهامات الموجهة لجونسون ووزرائه ومسؤوليه والتي نفتها الحكومة.

جهود التطعيم لا تحجب الاتهامات

# سجن زاغري-راتكليف في إيران اختبار لحكومة جونسون

طهران – أصدرت السلطات القضائية في طهران حكما بالسجن عاما واحدا يليه عام من منع السفر بحق الإيرانية-البريطانية نازنين-زاغري راتكليف التي تحاكم بتهمة "الدعاية" ضد الجمهورية الإسلامية، في حكم يمثل اختبارا لحكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ومدى تشديد مواقفها من إيران.

وقال المحامي حجت كرماني "صدر الحكم وتمت إدانة موكلتي بالسجن عاما ومنع السفر من البلاد لعام".

وأشار كرماني إلى أن الحكم "لا يزال في مرحلة البداية وسنقوم باستئنافه خلال المهلة القانونية البالغة 20 يوما".

وأوقفت زاغري-راتكليف (42 عاما) الموظفة في مؤسسة تومسون رويترز، في أبريل 2016 مع ابنتها غابرييلا في مطار طهران بعد زيارة لعائلتها. واتهمت بالتآمر لإطاحة النظام السياسي في إيران، وهي تهمة نفتها.

وحكم عليها في سبتمبر من العام ذاته بالسجن خمس سنوات، وانقضت فترة محكوميتها في السابع من مارس الماضي، علما بأنها خرجت من السجن في مارس 2020 إثر تفشي فايروس كورونا، وأمضت الأشهر الأخيرة من العقوبة في منزل ذويها مزودة بسوار تعقب إلكتروني.

وبعد أيام من انقضاء فترة العقوبة، مثلت زاغري-راتكليف مجددا أمام المحكمة، هذه المرة بتهمة "الدعاية ضد النظام (السياسي في الجمهورية الإسلامية) لمشاركتها في تجمع أمام السفارة الإيرانية في لندن عام 2009".

وأوضح كرماني الاثنين أنه "بموجب القوانين الإيرانية، العقوبة الإضافية (منع السفر) سيتم تطبيقها بعد نهاية فترة السجن"، آملا في أن "تتم تبرئة" موكلته خلال الاستئناف.

وندد جونسون بالحكم الجديد. وقال "لا أعتقد أنه من الصحيح إطلاقا أن يتم الحكم على نازنين بقضاء أي وقت إضافي في السجن.. أعتقد أن وجودها هناك (في السجن) خطأ من الأساس"، مضيفا أن لندن تعمل "جاهدة للغاية" لضمان إطلاق سراحها. ولا تعترف السلطات الإيرانية بازدواجية الجنسية، وتتعامل مع مواطنيها الذين يحملون جنسية دولة أخرى، على أنهم إيرانيون فقط.